الاستعمار الاستيطاني "الإسرائيلي" في فلسطين بعد 1967
دراسة في الجغرافيا السياسية

أ. د. جمعة رجب طنطيش
أستاذ الجغرافيا بالجامعات الليبية والاكاديمية الليبية للدراسات العليا
prof.gtantish@gmail.com

الملخص:

تحت شعار "اتفاقية سلام" وقعت في أوسلو (عاصمة النرويج) سنة 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني ازداد نشاط الصهيونية في ممارسة استراتيجيتها المعلنة منذ أواخر القرن التاسع عشر، والمتمثلة في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية بكل الطرق (أكثر من 70% من أراضي الضفة الغربية وفق الاتفاق)، والسيطرة على موارد المياه نحو 85% من مصادرها بالضفة الغربية ، وذلك بسن القوانين التي تحرم العرب من حقوقهم فيها، وتهويد القدس، وتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وبناء المستعمرات اللازمة لإيوائهم، وارتكاب المجازر بحقهم، وهدم بيوتهم بحجج واهية؛ فازداد عدد المستعمرات الصهيونية بأنواعها في الضفة الغربية من نحو 140مستعمرة سنة 1993 إلى 461 مستعمرة سنة 2019، وازداد عدد المستعمرين اليهود في الضفة الغربية من 268756 مستعمراً إلى 688262 مستعمراً، وهناك من يقدرهم بأكثر من 700 ألف مستعمراً صهيونيًا خلال الفترة نفسها، وتركز "الاستيطان" الصهيوني في مدينة القدس الشرقيةالتي زاد عدد الصهاينة بها عن 403556 مستعمر أو ما يعادل 57.5% من مجموع المستعمرين بالضفة الغربية في السنة الأخيرة، ممَّا يعني أن المدينة (موحدة: شرقية وغربية) أصبحت تعاني من اختلال التوازن الديموغرافي بها لمصلحة العدو الصهيوني؛ ممَّا يجعل من المستحيل _بجانب التوزيع الكثيف للمستعمرات في الضفة الغربية_ تحقيق الهدف المعلن من الاتفاق، وهو إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية بجانب الكيان الصهيوني.

الكلمات المفتاحية: استراتيجية صهيونية، مستعمرات "اسرائيلية"، تهويد القدس، توازن ديموجرافي، اتفاق أوسلو، سلطة فلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية.

" Israel" Colonial Settlement in Palestine after 1967 (Study in Political geography)

Gomaa, R, Tantish
Professor of geography at Libyan universities
and the Libyan Academy for Postgraduate Studies
prof.gtantish@gmail.com

Abstract

Under the banner of "Peace Agreement" signed at Oslo 1993 between POLP and " Israel Gouverment,"Israel continues applying the Zionist stratigy established at the end of 19th century which is based on : seize the land in Palestine by different means (more than70% of total area of West Bank of Jordan river and control 85% of water and natural resources according to the Agreement, encourage jewish emigration to Palestine commets massacres against Palestinians, destroys their homes and the construction of different kinds of jewish which increase from 140settlementsin 1993(Agreement Year) to 461 in 2019 ,the total jewish settlers increases from 268756 persons to 688262 p. or more during the same period , the demographic balance in Jerusalem became beneficial to "Israel".

And so, the density of colonial settlements in West bank and judaizing Jerusalem ,the target of Oslo Agreement (establishment of the free state of Palestine, where the capital will be Est Jerusalem) became impossible..

Keywords: Zeonist Strategy," Israel" settlements, Judaizing Jerusalem Demographic ballance. Oslo Agreement. Palestinian Authority, POLP(Palestinian Organisation for the Liberation of Palestine)

تمهيد:

لسنا بصدد دراسة الاستعمار "الاستيطان" الصهيوني في فلسطين منذ القرن التاسع عشر، ونشأة الحركة الصهيونية كمؤسسة مالية قبل أن تكون حركة سياسية كما يرى البعض، فقد عالجنا هذه المسائل في كتابنا سابقًا (طنطيش، 2005، ص21-28)، إلاَّ أننا سنركز دراستنا على تطور "الاستيطان" الصهيوني بعد عام النكسة (هزيمة الجيوش العربية –المصرية والسورية والأردنية– سنة 1967)، واحتلال الكيان الصهيوني لأراضٍ عربية جديدة في فلسطين (الضفة الغربية من الأردن وقطاع غزة من مصر) وفي مصر (شبه جزيرة سيناء) وفي سوريا (هضبة الجولان)، وفي هذه المناطق وضع الكيان الصهيوني مخططاته الاستعمارية بإقامة سلسلة من المستعمرات يهدف من خلالها استغلال الموارد الطبيعية وتلبية حاجة المهاجرين الصهاينة الجدد من الأرض، كما يسعى من خلالها تغيير الوضع الديموغرافي لتلك المناطق خاصة في الضفة الغربية ومنها القدس وهضبة الجولان السورية، أو لاستخدامها كأوراق ضغط لتحقيق أطماعه لا في فلسطين وحدها بل في المنطقة العربية. وكانت اتفاقية كامب دافيد سنة 1978 بين مصر (أنور السادات آنذاك) والكيان الصهيوني نقطة تحول بارزة في تاريخ العلاقات العربية الصهيونية؛ ذلك أن الاتفاق وما تبعه من زيارة الرئيس المصري للقدس أكد اعتراف مصر بشرعية وجود ذلك الكيان المغتصب الاستعماري الاحتلالي على حساب القضية الفلسطينية والفلسطينيين، وشجع ذلك الكيان على تطبيق سياساته العدوانية في الأراضي الفلسطينية والسورية بنشاط، ذلك لأنه بهذه الاتفاقية أخرج من صف أعدائه أكبر القوى الوطنية والقومية العربية، وأمِنَ جانبها. لم يتوقف الوضع عند هذا الحد بل انتقل إلى العلاقات الصهيونية العالمية، فبعد أن أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم 3379 لسنة1975 الذي أكدت فيه أن الحركة الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري (وبدعم من ليبيا آنذاك) وطالب القرار جميع دول العالم بمقاومة الأيدلوجية الصهيونية، تراجعت عن قرارها وتشجع العديد من دول العالم خاصة الأفريقية والآسيوية التي كانت تؤازر القضية الفلسطينية على مراجعة مواقفها والاعتراف بذلك الكيان وتبادل العلاقات معه، وفق تلك الاتفاقية اعترفت مصر بالكيان الصهيوني وطبعت علاقاتها الرسمية معه مقابل انسحاب القوات الصهيونية من الأراضي المصرية على مراحل، وبشروط وبضمانة الولايات المتحدة الأمريكية .

وبعد مضي قرابة ربع قرن على توقيع ذلك الاتفاق المشئوم (اتفاق أوسلو 1993) دون تحقيق أية مكاسب لصالح الفلسطينيين، والتعاون المفضوح بين السلطة الفلسطينية خاصة بعد اغتيال الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات (أبو عمار)، تكالبت الدول العربية نفسها وتسابقت في الاعتراف بذلك العدو وتبادل العلاقات بل وإجراء التحالفات معه، ومن تلك الدول: الإمارات والبحرين والمغرب وغيرهم في الخفاء بجانب الدول السابقة مصر والأردن. ومما هو مثير للسخرية أن تتهم السلطة الفلسطينية المنسقة أمنيًا مع الاحتلال تلك الدول بالخيانة، وتنسى ذلك المثل القائل شعرًا: " إذا كان رَبُّ البيتِ بالدفِّ ضارباً.... فشيمةُ أهلِ البيت كلِّهِمُ الرَّقصُ"، يقول المطبعون من العرب وغيرهم (أنتم أيها الفلسطينيون تحللون لأنفسكم –الاعتراف بالعدو والتعاون معه– وتحرمون ذلك على غيركم).

مفاهيم ومصطلحات :

1 – أنواع المستعمرات الصهيونية:

قبل أن نشير إلى أنواع "المستوطنات" الصهيونية في الأراضي المحتلة لا بد أن نميّز بين مفهوم **المستوطنة Settlement** الطبيعي والذي هو: مركز استيطان بشري أقامه سكان البلد وأصحاب الأرض على أراضيهم وتعقد المؤتمرات الدولية حوله، وبين ما يسمى اليوم بـــ "المستوطنات" الصهيونية على الأراضي العربية، فهذه قائمة على قهر أصحاب الأرض والاستيلاء على أراضيهم بقوة السلاح والجريمة، لهذا فإن التعبير الصحيح لمفهوم هذه الكلمة هي مستعمرات أو مغتصبات كما يحلو للبعض تسميتها بدلاً من "مستوطنة" والاستعمار بدلاً من "الاستيطان"، وإذا استخدمنا التعبير الأخير فقد وضعناه بين مزدوجتين دائمًا لتمييزه. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020).

مستعمرة "مستوطنة" (Settlement) Israeli colony:– تجمع عمراني مُعترف به من سلطات الاحتلال، يسكنه 20 شخصًا فأكثر، وقد يبلغ عدة آلاف من المستعمرين – له إدارة ذاتية – تمَّ إقرار تأسيسه من طرف سلطات الاحتلال.

بؤرة استعمارية "استيطانية" Outpost settlement:– بناءٌ مدني أو شبه عسكري لم يتم إقراره من قِبل سلطات الاحتلال، إلاَّ أنه يمكن أن يتحول إلى مستعمرة معترف بها في ظرف ما .

موقع استعماري "استيطاني"Occupation site : يشمل جميع مظاهر التجمعات الاستعمارية سواء أكانت مستعمرة، أو بؤرة استعمارية، أو موقع شبه عسكري أو عسكري، أو مستعمرة زراعية، أو مجمع صناعي.

مجلس يشع Yasha Council: مجلس يمثل المستعمرين في الضفة الغربية باستثناء ذلك الجزء الذي يشمل القدس الشرقية.

مجلس إقليمي Regional Council : إدارة أو سلطة إدارية تشمل عدة مستعمرات وتخضع ليشع ويوجد بالضفة منها ستة مجالس، هي:

1- شمرون وعدد مستعمراته 35 مستعمرة، يسكنها 108139 مستعمرًا يهوديًا.

2 – أرفوت ها يادن (وادي الأردن) 19 مستعمرة، يسكنها 6193 مستعمراً.

3 – ماتي بنيامين 32 مستعمرة، يسكنها 210306 مستعمرًا .

4 – ميجيلبوت 5 مستعمرات، يسكنها 1590 مستعمرًا .

5 – غوش عتصيون 16 مستعمرة، يسكنها94474 مستعمرًا .

مستعمرة حضرية Urban settlement: عدد سكانها 2000 نسمة فأكثر، وغالبًا ما يعمل ساكنيها بوظائف غير زراعية، وقد تكون تلك المستعمرات مكان للسكنى، بينما يعمل قاطنوها في فلسطين المحتلة سنة 1948.

مستعمرة ريفية Rural settlement : وهي مستعمرة عدد سكانها أقل من 2000 نسمة باستثناء تلك الواقعة في محافظة القدس، ويعمل سكانها بالزراعة، وقد يكونوا أصلاً من العسكريين بجانب عملهم في الزراعة .

موشاف Mochav: مستعمرة ريفية يتم إدارتها تعاونياً، مكونة من عدة أسر كل منها مستقل اقتصاديًا، ويحق لها زراعة الأراضي التي يعتبرها الكيان الصهيوني جزءًا منه .

موشاف جماعي Collective Mochav :مستعمرة ريفية، يكون فيها الإنتاج والتسويق تعاوني (مشترك) والاستهلاك خاص.

كيبوتسKibbutz: مستعمرة ريفية يكون فيها الإنتاج والتسويق والاستهلاك مشترك (تعاوني).

مستعمرة جماعية Communal settlemeny : مستعمرة ريفية تُدار بصفة هيئة تعاونية، ولا يملك سكانها الحق في زراعة الأراضي، ويتم تحديد مدى النشاطات التعاونية

(الإنتاج والاستهلاك والنشاطات البلدية والاجتماعية) من قِبل السكان.

أراض مبنية في المواقع الاستعمارية Bult–up land in the occupation sites:

وتشمل مناطق البناء والخدمات والمنتزهات والطرق والمساحات المكشوفة وغيرها.

2 – دونم Donom: وحدة مساحة مستخدمة في فلسطين وبعض دول المشرق العربي، ويعادل 1000 مترًا مربعًا.

استراتيجية الصهيونية في "الاستيطان" في الأراضي العربية:

إنَّ الاستراتيجية الصهيونية في "الدولة اليهودية" المزمع إقامتها ومنذ القرن التاسع عشر وبعد عقد مؤتمرها الأول في مدينة بازل بسويسرا سنة 1897 ارتكزت على الأسس التالية (طنطيش، 2005)

1 – السيطرة على موارد المياه في فلسطين والمناطق المجاورة لها، فهي (المياه) أساس الحياة ومستقبلها، ولهذا كان تطلعهم إلى جبل الشيخ، حيث تلتقي الحدود الفلسطينية السورية اللبنانية "أبو المياه في فلسطين" كما يقولون ومنبع العديد من الأنهار، وحيث أُقيمت المستعمرات الأولى في فلسطين، والسيطرة على بحيرة طبريا "خزان المياه في فلسطين"، ولعبت المياه دورًا مهماً في رسم حدود فلسطين التاريخية بما يتناسب مع الاستراتيجية الصهيونية المائية وباتفاق وتنفيذ المستعمر البريطاني (المنتدب على فلسطين بعد هزيمة تركيا واحتلال الحلفاء لأراضيها في الحرب العالمية الأولى والمتعهد بإقامة ذلك الكيان "وعد بلفور")، وليس غريبًا أن تمر الحدود الفلسطينية السورية بالشواطئ الشرقية لمستنقعات "بحيرة الخولة" والشرقية لبحيرة طبريا دون أن يتمكن السوريون من تذوق مياهها (وكانت الحدود الإدارية بين الولايات في العهد العثماني عادة تمر بوسطها)، كما سيطر الصهاينة على المجرى الأدنى لنهر اليرموك، حيث أُقيم المشروع الصهيوني إقامة محطة روتنبرج لتوليد الطاقة عليه في عشرينيات القرن الماضي وباتفاق مع المندوب السامي البريطاني الصهيوني العقيدة، وحولوا مياهه إلى بحيرة طبريا وأفشلوا كل المحاولات العربية؛ لإقامة السدود عليه وعلى روافده واستغلال مياهه. وتلى تكوين الكيان الصهيوني تنفيذ مشروعات مائية عديدة داخل فلسطين المحتلة سنة 1948.(طنطيش، 1989)، كما تندرج سيطرة الصهاينة على هضبة الجولان السورية تحت هذا الهدف أيضا (وفرة المياه والموارد الطبيعية).

2 – السيطرة على الموارد الطبيعية خاصة الأراضي الخصبة بكل السبل، ومنها الاغتصاب في السهل الساحلي ومرج بن عامر وسهل الحولة وغيرها وإقامة "المستوطنات" الزراعية عليها، ذلك أن الارتباط بالأرض (كما رأت الصهيونية) ضروري لاستقرار الإنسان المهاجر (اليهودي) إليها، وليس غريبًا أن تكون أول مستعمرة صهيونية أُقيمت في فلسطين مستعمرة بتاح تكفا (مفتاح الأمل) سنة 1878 كمستعمرة زراعية ومعهد زراعي في السهل الساحلي قريبًا من ميناء يافا بوابة فلسطين على العالم الخارجي. ومستعمرات زراعية أخرى عند مصادر المياه والتربة الخصبة، ونشير هنا إلى أنه على الرغم من مساعدة المندوب السامي البريطاني الصهيوني الحاكم لفلسطين وإصداره التشريعات التي تسهل على اليهود ملكية الأراضي المشاع والخاصة، إلاَّ أن سجلات ملكية الأراضي البريطانية تؤكد أن كل ما كان يملكه اليهود في فلسطين حتى قيام الكيان الصهيوني سنة 1948 وانسحاب بريطانيا منها هو 6% من أراضي فلسطين فقط، وتم انتزاعهم للباقي بالقوة، كما عمل الصهاينة على السيطرة على الموارد المعدنية خاصة الأملاح في البحر الميت .

3 – البعد الأمني للاستيطان: يدلنا على ذلك مسئولية الجيش الصهيوني في اختيار مواقعها وطرق تحصينها، وكان الاختيار دائمًا يقع على المواقع المرتفعة، حيث يسهل تحصينها والدفاع عنها رغم التكاليف الأعلى في إقامة البنى التحتية التي تخدمها كالطرق وشبكة المياه والصرف الصحي وغيرها، كما تركز بناؤها عند مفترق الطرق وعند الموانئ البحرية كيافا وحيفا والعقبة (إيلات)، وهكذا أُقيمت المستعمرات على طول الحدود لهذا الكيان، ومن ناحية أخرى تحقق المستعمرات بمواقعها وتركيبها أمن ساكنيها من مخاطر التجمعات العربية المحيطة بها وتسهل مراقبتهم لها.

4 – البعد الديني للمستعمرات، إذ تلبي رغبات المتعصبين من اليهود، وكانت مدينتا القدس والخليل جاذبة أولية لهم ثم باقي الأراضي الفلسطينية (التي وعدهم الرب بها كما يزعمون)، ولهذا ليس غريبًا أن نسبة عالية من المستعمرين في الضفة الغربية وغزة (سابقًا) هم من المتدينين كما سنرى.

5 – المستعمرات وسيلة للضغط على الفرقاء المفاوضين من العرب والفلسطينيين لتحقيق المطالب الصهيونية، ولهذا كانت المفاوضات المصرية الصهيونية صعبة حول تفكيك مستعمرات أقامها الصهاينة في سيناء، واعتمادًا على العدد الكبير من المستعمرات التي أقامها

الصهاينة في الجولان السورية أعلنوا ضمها لكيانهم الاستعماري وأيدتهم في ذلك الولايات المتحدة (في عهد الرئيس ترامب)، وسوف يكون تفكيك تلك المستعمرات والانسحاب من الجولان غاية في الصعوبة إذا ما أُتيحت الظروف وطالبت سوريا باستعادة أراضيها المحتلة .

نضيف إلى ما سبق أن المستعمرات والمستعمرون يمثلون الذراع الأيمن للسلطة الحاكمة، ومن ثم تحاول تلك السلطة إرضاءهم وتلبية مطالبهم .

ويتمتع سكان هذه المستعمرات بعدة مزايا جاذبة تشجعهم على السكنى بها رغم وجود مقار عمل عدد كبير منهم في فلسطين المحتلة 1948. **ومنها** :

1- انخفاض أسعار العقارات.

2- يتمتع القاطنون بها بمساعدات الدولة بتوفيرها المياه والصرف الصحي والكهرباء وغيرها، بجانب الحماية الأمنية.

3- التمتع بحياة أفضل من حياة المدن في الداخل لما تتمتع بها الضفة الغربية من بيئة جبلية جميلة معتدلة، وغور دافئ ومشتى، وبحر ميت له مزاياه.

4- يتجه بعض المستوطنين المتدينين للسكنى هنا؛ لرغبتهم في إقامة مجتمعات متزمتة تؤمن بأن الرب يأمرهم بالاستيطان بها؛ لذلك يلاحظ أن ثلث "المستوطنين" هم من المتشددين دينيًا ويتمتعون بأسر كبيرة وغالبيتهم فقراء.

5 – للعامل الاقتصادي دور مهم في توجهاتهم.

ولتطبيق هذه الاستراتيجية كان لا بد من منهجية ومؤسسات وأدوات أولها التلاعب بالحقائق، والكذب والادعاء لإقناع الآخرين بمصداقية مشروعهم الصهيوني وحقوقهم في الأراضي العربية الفلسطينية وبالتعاون مع المستعمر البريطاني لفلسطين، وادعائهم بأنهم يعودون إلى أرض بدون سكان، ومن ثم تشجيع الهجرة إلى فلسطين وتنظيمها على شكل موجات استجابة للظروف العالمية، ومن أدواتهم المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية والأحزاب الصهيونية، واستخدام دبلوماسية العملية الاستيطانية (دبلوماسية هيرتزل) والدولة والأدوات والمنظمات الاقتصادية والعسكرية والثقافية[1].

(1) حول هذه الموضوعات أنظر: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، الجزء الأول، إشراف: السيد يسين، و علي الدين هلال القاهرة، 1975م، ص ص325-366. ومحمد عبد الرؤوف سليم، نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ نشأتها وحتى قيام دولة اسرائيل 1922-1948، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982م.

وهكذا فإنَّ الصراع يجري على أرض **فلسطين التاريخية** التي تبلغ مساحتها نحو 27000كم^2 انقسمت في أعقاب قيام الكيان الصهيوني في سنة 1948 إلى:

أ – فلسطين المحتلة سنة 1948، وتبلغ مساحتها 21000كم^2 أو ما يساوي78.2 %من مجموع مساحة فلسطين التاريخية.

شكل (1) فلسطين التاريخية بأقسامها السياسية 1967والأقسام الإدارية في الضفة والقطاع.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب نابلس الاحصائي السنوي 3، أغسطس، 2011م.

ب – الضفة الغربية لنهر الأردن (نهر الأردن يشكل الحدود السياسية بين فلسطين والمملكة الأردنية، وتشكل الضفة الغربية جزءًا من فلسطين، بينما تشكل الضفة الشرقية جزءًا من المملكة الأردنية)، وتبلغ مساحتها 5682كم^2 أو ما يعادل21.4% من مساحة فلسطين التاريخية، وكانت تتبع الحكم الأردني حتى سنة 1967 تتمتع بطبيعة جبلية خلابة ومناخ معتدل غزير الأمطار خاصة الأجزاء الشمالية منها (حيث تصل إلى أكثر من 500 مم) ممتدة لمسافة 137كم بين جنين شمالاً وجنوب الخليل جنوباً، وبعرض بين نهر الأردن وخط الهدنة 1948يتراوح بين60 – 70كم في الشمال و24كم في الوسط (عند مدينة القدس) يفصلها عن البحر المتوسط أقل من 20كم عند قلقيليا، وأقل من 58 كم عند خط عرض القدس، وتتمتع بمجموعة من الأحواض المائية الجوفية والسطحية، بينما يشغل الجزء الشرقي منها وادي الأردن والأغوار، ويتميز بمناخه الحار الجاف طول السنة (وهذه ميزة تجعل بالإمكان إنتاج المحاصيل به مبكراً عن المناطق الأخرى بفلسطين ومشتى مناسب للمسنين). ونتيجة لاقتراب حدود الضفة من البحر المتوسط عند قلقيليا (أقل من 20كم)؛ مما يجعلها منطقة ضعف جيوبوليتيكي بالإمكان من الناحية العسكرية قسم الكيان الصهيوني إلى قسمين: شمالي وجنوبي بسهولة في حالة الحرب معه وبوجود جيش عربي وطني وخطة عسكرية ناجحة في الضفة الغربية، (لذلك يسعي الكيان الصهيوني إلى سد هذه الثغرة بتغيير ديموغرافية المنطقة ومد المستعمرات الصهيونية على جانبي خط الهدنة بها) قدر عدد السكان الفلسطينيين (مسلمين ومسيحيين) بنحو 3.1 مليون نسمة سنة 2020 (عوض، ب ت، ص 2)

ج – قطاع غزة يشغل الجزء الجنوبي من السهل الساحلي الفلسطيني يتراوح عرضه بين 6–7 كم في شماله وأقل من ذلك في وسطة ونحو 12كم عند الحدود المصرية، وبهذا تبلغ مساحته نحو 360كم^2 أو ما يعادل 1.3% من فلسطين التاريخية، وكان يتبع حكم النظام المصري حتى سنة 1967. يتمتع بمناخ متوسطي، متوسط الحرارة 20–22 درجة مئوية وأمطار سنوية 300مم في الشمال و 200مم في الجنوب.

يتمتع القطاع بوجود خزان مياه جوفية يتغذى بواسطة الأمطار الساقطة على المنطقة وانسياب المياه الجوفية عبر الطبقات الجيولوجية التي تنحدر في اتجاه الغرب (البحر) من السلسلة الجبلية في الشرق، كان وحتى وقت قريب ذو جودة عالية خاصة في شماله اصابها

التلوث والتدهور بعد الاحتلال الصهيوني له سنة 1967 من ناحية، والضخ الجائر للمواطنين من ناحية أخرى (بعد رحيل الاحتلال). ففي سنة 2019 بلغت كمية المياه المستخرجة منه 187.6 مليون متر مكعب، في حين تقدر امكانياته المتاحة بين 50-60 مليون متر مكعب فقط، مما أدى إلى تداخل مياه البحر وتسرب مياه الصرف الصحي إلى مياهه، وتقدر منظمة الصحة العالمية أن أكثر من 97% من مياهه لا تصلح للاستخدام البشري. شكل (2). (عوض، ب ت، ص 5)

شكل (2) نسبة الكلور في المياه الجوفية بقطاع غزة سنة 2011م.

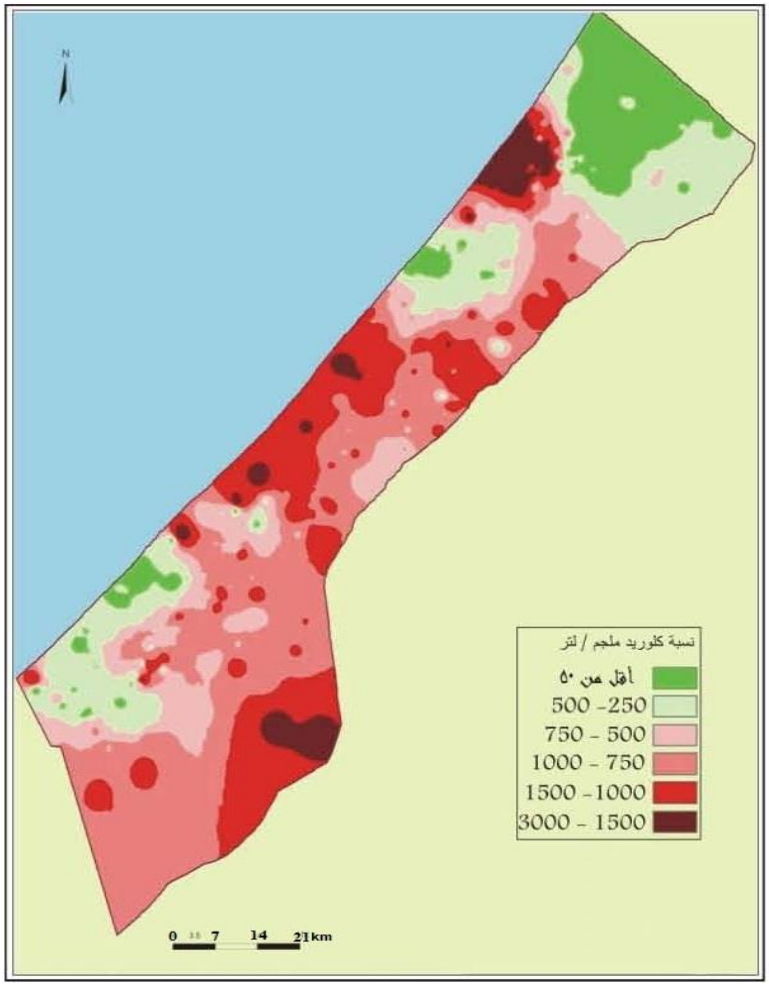

المصدر: فاتن درويش شقليه، مشاريع تحلية المياه في قطاع غزة، دراسة جغرافية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية – غزة، 2013م، ص22.

قُدِّر عدد السكان بالقطاع بنحو 2.1م نسمة، ممَّا يجعل منه أكثر مناطق العالم كثافة (5833 نسمة/كم^2).يشكل سكان مخيمات اللاجئين أكثر من 66% من مجموع سكانه، وأكبرها مخيمات جباليا والشاطئ ورفح والبريج وخانيونس.

يفصل المنطقتين الأخيرتين (الضفة والقطاع)واللتان تسهمان معا بنحو 22.8 % من مساحة فلسطين التاريخية عن فلسطين المحتلة سنة 1948 خط الحدود الذي أُطلق عليه تجاوزًا بالخط الأخضر؟ ممثلاً في خط الهدنة الذي رسمته الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العربية الصهيونية سنة1948 /1949.

أهداف "الاستيطان" وأولوياته بعد سنة 1967:

بقيت استراتيجية المخطط الصهيوني كما وضِعتْ منذ القرن التاسع عشر، مبنية على:

1- تهويد مدينة القدس وتوحيدها (ضم القدس الشرقية إلى "اسرائيل" رسميًا)، وتوسيع رقعتها إلى عشرة أضعاف مساحتها، وهدم بعض الأحياء العربية بها كحي المغاربة، وتحويل موقعه إلى ساحة للتعبد للمتزمتين على طول حائط البراق (أو ما يسمونه بحائط المبكى) وإجلاء وتهجير الجزء الأكبر من سكان حي الشرف، وفرض تغير ديموغرافي في أجزائها الشرقية حيث يسكنها غالبية عربية، وذلك بإقامة شبكة كثيفة من المستعمرات بها، والاستيلاء على المنازل العربية أو هدمها ومصادرة ووضع اليد على اراض واسعة عربية بحجج مختلقة، وطرد سكانها منها كان آخرها في حي الشيخ جراح بالقدس سنة 2021، وتشير التقارير الرسمية الفلسطينية(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني) إلى هدم الاحتلال خلال سنة 2020 نحو 967 مبنى في الضفة الغربية 30% منها في محافظة القدس (296 عملية هدم منها 180 داخل أحياء مدينة القدس الشرقية، منها 89 عملية هدم ذاتي (يتكفل صاحب العقار المقرر هدمه بنفقات الهدم وتنظيف المكان)، كما تشير التقارير إلى تدمير الاحتلال 7514 منزلاً بالضفة منذ سنة 2009 منها 19% في القدس الشرقية، و79% في المناطق المصنفة ج و 2% في المناطق المصنفة أ ، ب ترتب عليها تهجير 11356 مواطنا عربياً. وبهذه السياسة عُزِلتْ عدة أحياء عربية كاملة عن القدس وعُزِلَ القدس عن باقي مدن وقرى الضفة الغربية .

وهكذا ترتسم **أهداف الاحتلال في القدس** في النقاط الآتية :

- زيادة عدد السكان اليهود في المدينة؛ حتى يكون العامل الحاسم في تحديد مستقبلها وخلق وضع ديموغرافي يمنع تقسيم المدينة مستقبلاً.
- عزل القدس العربية عن مناطق الضفة الأخرى، عن طريق تطويق بلدية القدس بجزام من المستعمرات والقلاع الصهيونية.
- الحد من الامتداد العمراني لرام الله والبيرة جنوبا ولبيت لحم شمالاً.
- منع التواصل الجغرافي بين الأحياء العربية داخل منطقة القدس ومنع تطويرها العمراني.
- فصل المدن العربية في شمال المدينة كرام الله والبيرة عن تلك الموجودة جنوبها كبيت لحم والخليل.

شكل (3) التكتلات الاستيطانية الصهيونية جول مدينة القدس الشرقية.

المصدر: جمعة طنطيش، دراسات في الاستيطان الصهيوني وتهويد القدس، شموع الثقافة، الزاوية، ليبيا، 2005، ص253.

2 – البعد الاقتصادي للاستيطان وتشمل عنصرين أساسيين، هما: المياه والأرض:

أ – السيطرة على 85% من مصادر المياه السطحية والجوفية (مياه الأودية والينابيع) في الضفة، وإصدار القوانين التي تحد من سيطرة العرب عليها أو استغلال مياهها وأسهمت في تلوث 97% من مياه الحوض الساحلي (غزة)؛ ممَّا يجعل مياهه لا تصلح للاستخدام البشري وفق المعايير التي تعلنها منظمة الصحة العالمية (إعلان الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومصلحة المياه بمناسبة اليوم العالمي للمياه 2022/3/22)، وتحكمت شركة المياه الصهيونية (شركة ميكوروث) في انتاج المياه وتوزيعها (مقابل اسعار عالية)، فهي توفر 20% من حاجة المواطنين الفلسطينيين للمياه المنزلية في معظم مدن وقرى الضفة الغربية، كما هو الحال في قطاع غزة (قبل انسحابها منه) حيث حددت للمواطنين كمية المياه الي يمكن ضخها بتركيب عدادات على أبارهم وفرض غرامات باهظة على الاستهلاك الزائد منها. كما قامت السلطات الصهيونية بطرد السكان العرب المزارعين على جانب نهر الأردن (الغور) من أراضيهم بحجج أمنية.

ب – استمرار الاستيلاء على الأراضي ومصادرتها وطرد أصحابها منها، فالأرض هي العنصر الأساسي للتشبث بها (مستعمرات زراعية) وإقامة مشروعاتهم الاستيطانية عليها أو جعلها مناطق أمنية وعسكرية، كما السيطرة على مناطق الخامات المعدنية كالأملاح في البحر الميت. وتُقدّر مساحة الأراضي المصادرة لأغراض عسكرية 18% من مساحة الضفة، بينما يقضم جدار الفصل العنصري 10% من مساحتها (لتضاف إلى فلسطين المحتلة سنة 1948)، وتضرر بسبب ذلك 219 تجمعاً فلسطينيًا، بالإضافة إلى تلك الأراضي التي تم الاستيلاء عليها لبناء المستعمرات والبؤر الاستعمارية، وقد بلغت مساحتها سنة 2020 نحو 8840 دونمًا (الدونم = 1000 مترًا مربعًا) علاوة على 11200 دونمًا حولتها إلى محميات طبيعية كخطوة نحو الاستيلاء عليها (الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، 2021، ص1).

3 – البعد الأمني للمستعمرات: حيث يتدخل الجيش في تحديد مواقعها، كما سبق أن أشرنا فهي مراكز مراقبة ودفاع، لذلك تختار مواقعها بدقة على المرتفعات –كما سنرى– ومفترق الطرق، يسكنها جنود مسلحون في لباس مدني تعمل على حفظ الأمن على الحدود من خطر خارجي، وحفظ الأمن في الداخل من التجمعات الفلسطينية فهي في انتشارها

وتركزاتها تحاصر التجمعات العربية الرئيسة في الضفة الغربية، كما في الخليل ونابلس وجنين والقدس ورام الله والبيره.

4 – البعد الديني "للاستيطان" مركزة (الصهيونية) على ضرورة تهويد القدس وبناء الهيكل المزعوم على أنقاض المسجد الأقصى وقبة الصخرة، ومقاسمة الفلسطينيين في الحرم الابراهيمي في الخليل، ويدعي المتزمتون منهم أن احتلالهم للأرض هو تلبية لدعوة الرب في أرض الميعاد أرض اسرائيل كما يدعون.

5– البعد الاستراتيجي: المستعمرات بسكانها تفرض أمرا واقعا في المفاوضات مع الفلسطينيين، والمستعمرات وسيلة للمساومة وتحقيق الأهداف في المفاوضات مع الدول العربية المجاورة أيضا (فالتخلي عن مواقع استعمارية في سيناء المصرية وأكبرها إيليا سيناي استغرق وقتاً طويلاً بين مصر والكيان الصهيوني، وقد يكون ذلك الكيان قد تحصل على مقابل لتفكيكها).

6 – وحدة الأراضي الإقليمية: فالمستعمرات بامتدادها تضمن تحقيق وحدة الأراضي في فلسطين المحتلة سنة 1948 وتلك الأراضي المحتلة بعد سنة 1967.ولتحقيق ذلك يعمل الكيان الصهيوني على ربط المستعمرات ببعضها على جانبي الجدود الدولية بل واقتطاع جزء من الضفة الغربية وضمها للأراضي المحتلة سنة 1948 بواسطة جدار الفصل العنصري

اتفاقية أوسلو والسلام المزعوم:

يقول محمود عباس (الرئيس الفلسطيني) في مقدمة كتابه "طريق أوسلو" (عباس، 1994، ص7) متسائلاً في رحلته إلى واشنطن لتوقيع اتفاقية أوسلو، هل هي رحلة العودة إلى الوطن؟ أم هي رحلة التوقيع على التنازل عن جزء كبير من الوطن؟ ..... هل ما سنقوم به سيفتح الباب أمام المستقبل؟ أم سيقفل الطريق إليه؟.... هل فرطنا بحقوق الشعب أم حافظنا على هذه الحقوق ؟

هذه التساؤلات التي يطرحها محمود عباس (مهندس أوسلو) على نفسه تدل بوضوح على غياب الرؤية الحقيقية لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية لطبيعة العدو الذي هم بصدد التعامل معه، كما تدل بوضوح على ثقته بذلك الوسيط المنحاز والمتحالف بقوة مع الصهيونية منذ نشأتها وحتى ذلك اليوم، هذا الجهل دفعه إلى وصف بعض رؤساء أمريكا بالقساوسة المقربين إلى القلب (كارتر مثلاً) أو ذلك الشرير بوش، هذه الثقة العمياء في

العدو هي التي أوقعت منظمة التحرير الفلسطينية في هذا الفخ المنصوب لها فكانت السقطة المريرة غير المخططة التي وقعت فيها بقيادة ياسر عرفات (أبو عمار)، ذلك المناضل الذي ضحى بحياته في سبيل قضيته الوطنية العادلة، دفعه إلى ذلك أفكار مهندسه من ناحية والمعاناة الشديدة التي عاشتها الثورة والثوار بعد ثلاثة عقود من النضال والتضحيات في كل من الأردن وسوريا ولبنان وعقد اتفاقيات "السلام" أو الاستسلام كما يسميها البعض (بين الكيان الصهيوني ومصر والأردن) ليجد نفسه بعد رحيله من لبنان وحيداً مع جنوده على أرض خارج الوطن، وأمام وعود خادعة من بعض الحكام العرب والأمريكيين بإقامة دولة فلسطينية على أراض أُحتلت سنة 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وبدعم من بعض الشخصيات الفلسطينية وقع الزعيم الفلسطيني اتفاقية اوسلو مع الكيان الصهيوني السقطة الثانية للأمة العربية في مواجهة الكيان الصهيوني (وكانت الأولى توقيع اتفاقية كامب دايفيد مع مصر قلب الأمة وطليعتها)، ووضع ياسر عرفات يده الطاهرة الوطنية الصادقة في يد اسحق رابين الصهيوني الملوثة بدماء الفلسطينيين وبمباركة رأس الأفعى والشر الأمريكي، وكانت هذه بداية تحول في المسار التاريخي الفلسطيني الذي اتسم على طوله ومنذ النكبة (1948) بالنضال والتضحيات، وتبع الاتفاق الغاء تلك المواد التي تشير إلى معاداة الاحتلال وتحرير فلسطين في ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية. فتحت هذه الاتفاقية "المؤامرة" الباب واسعا للانقسام الفلسطيني وأمام اصدقاء الشعب الفلسطيني ومناصريه من العرب وغيرهم في إعادة تقييمهم للعلاقة بينهم والكيان الصهيوني، فهذه المرة وللأسف صاحب الأرض الحقيقي يعترف بشرعية المستعمر المغتصب للأرض ويتنازل عن حقوقه فيها. وبمرور ثلاثة عقود على توقيع الاتفاقية ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن تساؤلات محمود عباس السلبية هي التي تحققت: تهويد القدس وتوحيدها وتوسيعها وخلق عدم توازن ديموغرافي بها والاستيلاء على الأرض والموارد الطبيعية خاصة المياه، وأصبحت كل إمكانيات الشعب الفلسطيني تحت سيطرة الاحتلال، يقول مؤيدو هذا الاتفاق أنه أعاد عشرات الآلاف من الفلسطينيين إلى الضفة والقطاع، ولا يدركون أن هؤلاء العائدين ومنهم رجال المقاومة الذين قهروا الجيش الصهيوني في معارك الكرامة بالأردن وبيروت أصبحوا تحت مراقبة وسيطرة وقهر جنود الاحتلال وإذلاله وبدلاً من كونهم منتجين في دول الشتات التي كانوا يعيشون فيها أصبحـوا وسلطتهم (الوطنية) يعيشون على المعونات والصدقات التي تمنح لهم، وانتشر الفساد

والمحسوبية والسرقة واستغلال النفوذ بين المسئولين في السلطة وأحيانًا أكثر من ذلك ..

توزيع الأراضي في الضفة الغربية وفق اتفاقية أوسلو: (عوض، 2021، ص1-3)

صُنِّفت أراضي الضفة الغربية وفق الاتفاق في ثلاث فئات (شكل 4 و5):

منطقة أ:- تخضع للسيطرة الإدارية والأمنية الفلسطينية، وكانت تمثل 3% من مساحة الضفة ارتفعت إلى 18% في سنة 2011، وتشمل جميع المدن الفلسطينية والأراضي المحيطة بها مع عدم وجود مستوطنات بها ويحظر دخول اليهود إليها ولا يتواجد بها جيش إسرائيلي إلا على شكل غارات للاعتقال.

منطقة ب:- تخضع لسيطرة مدنية فلسطينية وسيطرة أمنية اسرائيلية، كانت تغطي 85% من مساحة الضفة انخفضت إلى 21% سنة 2011، وتشمل عدد من المدن والبلدات الفلسطينية مع عدم وجود مستعمرات.

منطقة ج :- وتخضع لسيطرة تامة للاحتلال، بلغت 72% من مساحة الضفة سنة 1995 انخفضت إلى 61% سنة 2011، تسيطر المجالس الإقليمية على 63% من مساحتها وتشمل جميع مناطق المستعمرات والأراضي المحيطة بها ومعظم الطرق والمناطق الاستراتيجية، وقد بلغ عدد اليهود بها سنة 1972 نحو 9000 يهوديًا وأصبحوا 300000 سنة 2021 ، وقد خصص منها 542 كم^2 لتوسيع المستعمرات بها(ما يعادل 10% من مساحة الضفة).

شكل (4) التوزيع النسبي لمساحة الأراضي في الضفة الغربية حسب اتفاق أوسلو.

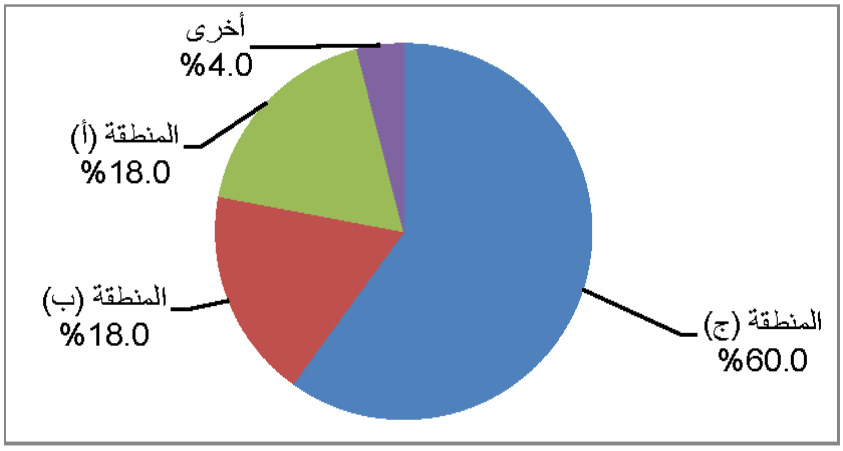

المصدر: علا عوض، في الذكرى 46 ليوم الارض، 2022/03/30م، ص1.

شكل (5) توزيع الأراضي وفق اتفاق أوسلو ومراكز الاستيطان بها.

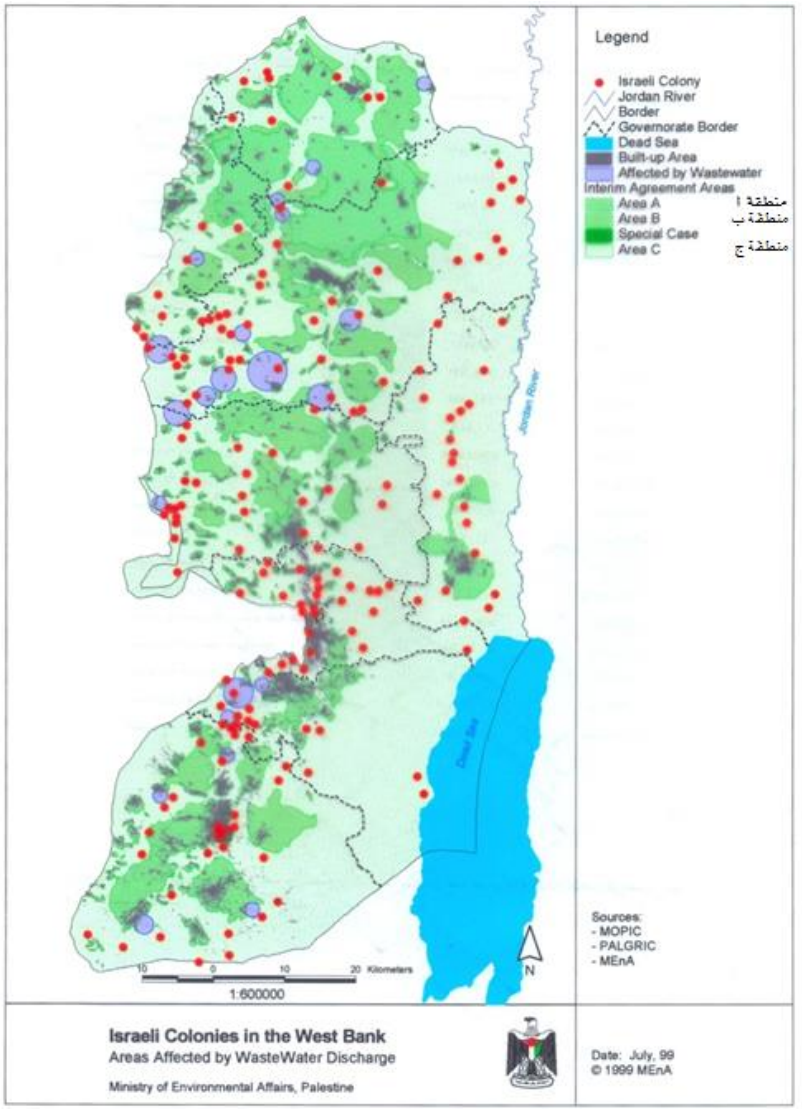

المصدر: وزارة شئون البيئة، السلطة الوطنية الفلسطينية، رام الله، 2000.

نلاحظ أن هذا التقسيم النظري للسيطرة على الأرض والمسجل في وثائق الاتفاقية لا يمثل شيئًا بالنسبة للاحتلال؛ ذلك أن يده وسياساته وجنوده تطال كل تلك الأقسام بما في ذلك مقر السلطة الفلسطينية في رام الله ولا تملك السلطة ولا أجهزتها الأمنية أية سلطة اتجاه الاحتلال وإنما على مواطني الضفة من الفلسطينيين وبالتعاون مع الاحتلال أيضًا.

كما نلاحظ بوضوح التغيرات التي طرأت على نسبة الأراضي التي تخضع لسيطرة السلطة الفلسطينية الشكلية بعد اغتيال الرئيس الفلسطيني أبو عمار (ياسر عرفات) سنة 2004، وتولى الرئيس الفلسطيني الحالي أبو مازن (محمود رضا عباس ميرزا) الذي كان في خلاف مع أبي عمار في طريقة معالجته للسلطة، والذي كان يميل إلى التعاون مع الاحتلال بدلاً من مقارعته، ويرى أنَّ التناقض بين السلطة وحركة حماس الفلسطينية تناقضاً رئيسًا يجب حله أولاً، لهذا عادة ما يتعاون مع الاحتلال في تحييد منتسبي حركة حماس بالصفة (بينما كان أبو عمار يرى أن حركة حماس كجزء من الشعب الفلسطيني وقواه الفاعلة يمكن ضبطها والحفاظ عليها كورقة ضاغطة على الكيان الصهيوني وفي المفاوضات معه)، تولى محمود عباس السلطة بدعم من الكيان الصهيوني والولايات المتحدة رافعًا شعار (المفاوضات هي الحل الوحيد مع الاحتلال) ورفض العنف الثوري بكل أساليبه وبأي شكل من الأشكال، وأكد سياسته هذه بالتأكيد مرارًا على أن (التنسيق الأمني مع الاحتلال مقدس)؛ لذلك ليس غريبا أن يتم قمع القوى الوطنية الفلسطينية في الضفة والقطاع (قبل انقلاب حماس عليه سنة 2007)؛ مما زاد في تغول سلطات الاحتلال والمستعمرين في قمع الفلسطينيين والاعتداء عليهم بل وقتلهم بدم بارد وحرق وقطع محاصيلهم وأشجار مزارعهم: ففي سنة 2020 سجل أكثر من 1090 اعتداء على المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطع وحرق 8925 شجرة، و 47 عملية تجريف أراضي وقتل وسرقة 445 بقرة ومواشي وتدمير وحرق وتخريب 350 سيارة ومركبة فلسطينية، بالإضافة إلى عمليات هدم البيوت بما في ذلك تلك المقامة على حساب المانحين (من الدول الأجنبية)، ولم تعد بنود تلك الاتفاقية تساوي قيمة الحبر التي كتبت بها في نظر المحتل والمغتصب. مما شجع على زيادة "الاستيطان" والمستعمرين تحت غطاء تلك الاتفاقية المؤامرة.

تطور بناء "المستوطنات" في الضفة الغربية:

يمكن تبيان التطور الاستعماري في الضفة على مراحل تناسبت مع نوع الحكومات الاسرائيلية والأوضاع العربية والصهيونية والدولية خاصة السياسة الأمريكية في الجدول رقم (1). والذي يتضح منه البداية السريعة لبناء المستعمرات بانتهاء الحرب مباشرة (1967) واتصف بالانتقائية وفق خطة (**آلون**) وتركز البناء في مدينة القدس الشرقية. والغور، وخلال هذه الفترة تم بناء 14 مستعمرة في مدينة القدس وحدها.

جدول (1) تطور بناء المستوطنات في الضفة الغربية.

الفترة	عدد المستوطنات
1976-1967	34 "مستوطنة "(منها 12 مستعمرة في مدينة القدس)
1984-1977	86 " (57% من القائم حاليًا)(منها 6 في مدينة القدس)
1991 – 1985	16 (4 في القدس)
2019- 1994	9 + 1 غير مبين (4 في القدس)
مجموع فرعي	**151"مستوطنة" حتى نهاية سنة 2019**
بؤر استعمارية	176
مواقع استعمارية	144
المجموع الكلي	**461**

المصدر. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية التقرير الإحصائي السنوي 2019 ، رام الله ،نوفمبر 2021. صفحات متعددة.

وشهدت الفترة بعد 1977 وعلى الخصوص بعد سنة 1978، أي: بعد الاعتراف المصري بالكيان الصهيوني وعقد اتفاقية كامب دايفيد معه وتفكيك المستعمرات الصهيونية في سيناء من ناحية وتسلم حزب الليكود المتطرف الحكم في الكيان الصهيوني، ونشاط حركة غوش ايمونيم الصهيونية المتطرفة من ناحية أخرى نشاطًا محمومًا في بناء المستعمرات التي انتشرت أفقيًا في جميع انحاء الضفة الغربية وقطاع غزة نفذت وفق مخططات عرفت بأسماء مخططيها من قادة الجيش الصهيوني كخطة شارون الذي رأى ضرورة إقامة كتل من المستعمرات تمتد طوليًا من الشمال إلى الجنوب في الضفة الغربية يتفرع منها كتلاً عرضية واسعة، وخطة نتنياهو/دروبلس التي استهدفت توفير المساكن لـ 130 ألف مهاجرًا صهيونيًا ببناء 50 مستعمرة تُقام في أماكن استراتيجية، وخطة غوش ايمونيم التي ركزت على ضرورة بناء المستعمرات حول المدن والتجمعات الفلسطينية الكبرى والتي تجنبتها الخطط السابقة، وهكذا انتشرت المستعمرات عشوائيًا في أنحاء الضفة الغربية.

وشهدت الفترة 85-1990 ركودًا نسبيًا في بناء المستعمرات إبان تحالف الليكود مع حزب العمل وعدم وجود خطة محددة لإقامة المستعمرات واصبح إقامتها عشوائيا دون تخطيط مسبق كالمرحلة السابقة، وهكذا بلغ عددها سنة 1993 (اتفاق أوسلو) نحو 141 مستعمرة في الضفة وحدها و17 مستعمرة في قطاع غزة (فككت سنة 2005 من جانب

واحد لأسباب أمنية واقتصادية)، وفي ظل اتفاقية أوسلو وتحت غطائها وسيطرته التامة على 72% من مساحة الضفة الغربية عمل الاحتلال على الاستيلاء على الأراضي وتوسيع المستعمرات أفقيًا ورأسيا ومضاعفة عدد سكانها بجانب إقامة مستعمرات جديدة وبؤر استيطانية بلغ عددها بالضفة بنهاية سنة 2019 نحو 10 مستعمرات (11 مستعمرة؟؟) ليصبح مجموعها بالضفة 151 (+1) مستعمرة ونحو 166 بؤرة "استيطانية": صنف 26 بؤرة منها كتوسعة في مستعمرات قائمة، و140 بؤرة "استيطانية" جديدة علاوة على 147 من المواقع الاستعمارية المدنية والعسكرية الأخرى التي بلغت مساحتها 541.5 كم^2 ليصل عدد تلك المواقع إلى 461 موقعًا إضافة إلى المناطق المغلقة عسكريا وتبلغ مساحتها 1016كم^2 وعشرات الحواجز العسكرية الثابتة والمتحركة التي تتحكم في كل الطرق ومداخل ومخارج المراكز العمرانية العربية بالضفة الغربية، خلاصة القول أنه بعد اتفاقية أوسلو سنة 1993 لم يزد عدد المستعمرات الكبرى سوى بعشر مستعمرات أو احدى عشر (لكن زادت البؤر الاستعمارية والمواقع الاستعمارية بمختلف أشكالها ليصبح عددها 461 مستعمرة وبؤرة وموقعًا استعماريًا. هذا وركزت قوات الاحتلال خلال هذه الفترة على توسعة تلك المستعمرات والمواقع وزيادة عدد سكانها ليرتفع عدد المستعمرين في الضفة الغربية من 268756 مستعمرًا سنة 1993 (سنة توقيع الاتفاق) إلى 379100 سنة 2000 وإلى 518974 سنة 2010 (كتاب القدس الإحصائي 2012 ص213) وإلى 688262 مستعمر سنة 2019 أي تضاعف العدد خلال هذه الفترة ثلاث مرات وهناك من يقدر عددهم بأكثر من ذلك كثيرا.(الجهاز المركزي للإحصاء، 2020)

التوزيع الجغرافي للمستعمرات الصهيونية في الضفة الغربية:

قسم الاحتلال الضفة الغربية إلى اربع مناطق استعمارية وفقا لاستراتيجيته "الاستيطانية":

1- **القطاع الشرقي:** والممتد على طول وادي الأردن والبحر الميت والمنحدرات الشرقية للسلسلة الجبلية الفلسطينية المشرفة على غور الأردن والهدف منها أمني واقتصادي: لتأمين حدوده الشرقية الطويلة جدًا مع الأردن، وحيث يتركز قريبًا منها عدد كبير من الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين، واقتصاديًا لمنع العرب الفلسطينيين من تطوير زراعاتهم في غور الأردن، ولا يوجد في هذا القطاع سوى مدينة واحدة عربية هي مدينة أريحا التي يوجد بها سجنا دوليا

بإشراف السلطة والاحتلال والأمريكان وبه بعض قادة المقاومة. وقد بلغ عدد "المستوطنات" سنة 2019 بالمنطقة 28 "مستوطنة" يسكنها 8538 مستعمرًا أو ما يعادل 1.2% من عدد المستعمرين بالضفة، وهي هنا غالبًا مواقع عسكرية يسكنها جنود الاحتلال مهمتها تأمين ومراقبة الحدود مع الأردن والأغوار حول نهر الأردن.

شكل (6) عدد المستعمرين (بالألف) في المستعمرات الصهيونية في الضفة الغربية حسب المحافظة 2019.

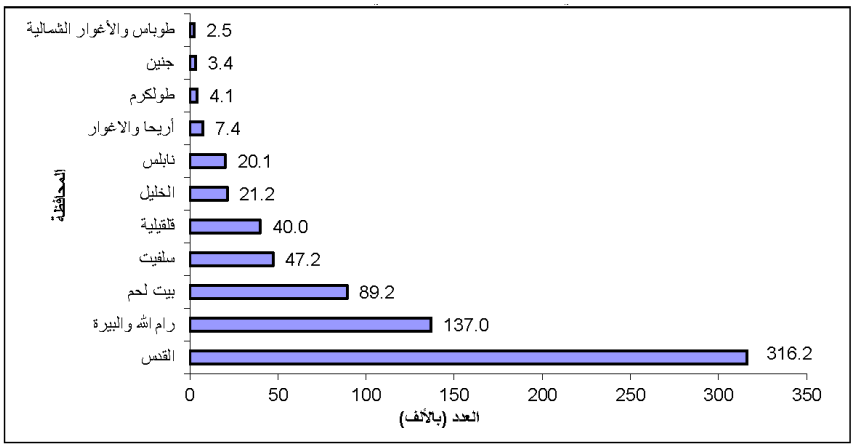

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، التقرير الإحصائي السنوي 2019، رام الله، 2020م، ص22.

شكل (7) عدد المستعمرات الصهيونية في الضفة الغربية حسب المحافظة 2019.

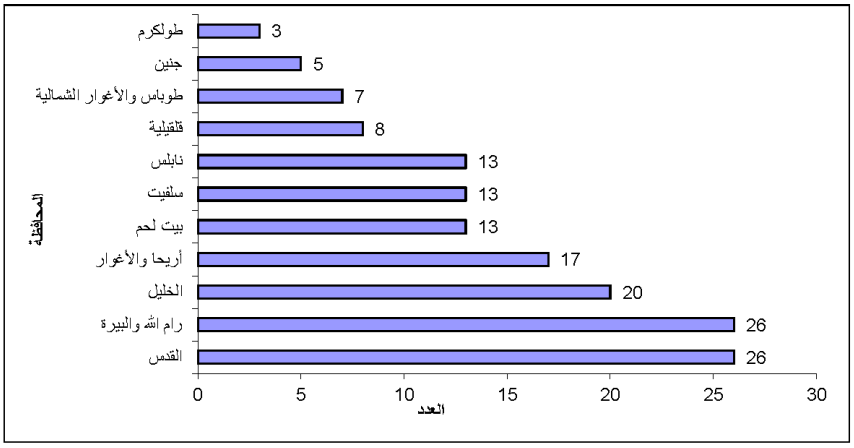

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية، التقرير الإحصائي السنوي 2019، رام الله، 2020م، ص21.

2– **القطاع الجبلي**: ويمتد على طول امتداد القمم الجبلية وخط تقسيم المياه (بين نهر الأردن والسهل الساحلي) والمناطق المحيطة بها من جنين شمالاً حتى الخليل جنوبًا وتقع هنا أهم المدن الفلسطينية كجنين ومخيمها ومدن نابلس ورام الله والبيرة والخليل وهي منطقة استراتيجية. تحكم السيطرة على المراكز العمرانية العربية الكبرى وتعزلها، كما تتحكم في طرق النقل بينها وقد بلغ عدد المستعمرات بها 33 مستعمرة يسكنها 61171 مستعمرًا.

3 – قطاع التلال الغربية: وتضم المنحدرات الغربية للسلسلة الجبلية الفلسطينية، وتمتد غربًا حتى الخط الأخضر ويطمع الاحتلال توسيع مستعمرات هذا القطاع لتلتحم بالمستعمرات داخل الخط الأخضر وتنتهي الحدود بين الضفة والداخل ومن أهم المدن العربية هنا طولكرم وقلقيليا. بلغ عدد المستعمرات هنا 63 يسكنها 215000 نسمة أو ما يعادل 31% من مستعمري الصفة.

4 – القدس الكبرى: التي تمتد وفق المخطط الصهيوني من رام الله شمالاً حتى الخليل جنوباً ومن أريحا شرقا حتى الخط الأخضر غربًا مقسمة الضفة إلى نصفين غير مترابطين، شكل (3)، وقد اقيم بها 26 مستعمرة بلغ عدد قاطنيها سنة 2010 نحو 262493 نسمة (كتاب القدس الإحصائي، 2012، ص213) ارتفع إلى 316176 نسمة أو ما يعادل نحو 59% من مستعمري الضفة الغربية سنة 2019. ووفق آخر تقدير (مجلة اسرائيل هيوم في عددها 2021/1/20). فإن عدد المستعمرات في القدس الكبرى بلغ 37 مستعمرة سنة 2019/ 2020 يسكنها 403556 نسمة أو ما يعادل 57.7 من مجموع المستعمرين في الضفة .بينما يسكن في الضفة 476033 مستعمرًا صهيونياً مما يرفع عدد المستعمرين بالضفة إلى أكثرمن800000 مستعمرًا صهيونيًا، وإذا ما اعتبرنا محافظة بيت لحم الملاصقة مباشرة لمدينة القدس والتي أُقيم بها 13 مستعمرة يسكنها 56202 سنة 2010 فإن هذا يعني أن عدد المستعمرات في القدس الكبرى يصل إلى 39 مستعمرة كان يقطنها 575176 نسمة سنة 2010، ويبلغ عددهم اليوم 637513 مستعمرًا سنة 2019. شكل (8).

شكل (8) التوزيع الجغرافي للمستعمرات الصهيونية في الضفة الغربية 2019م.

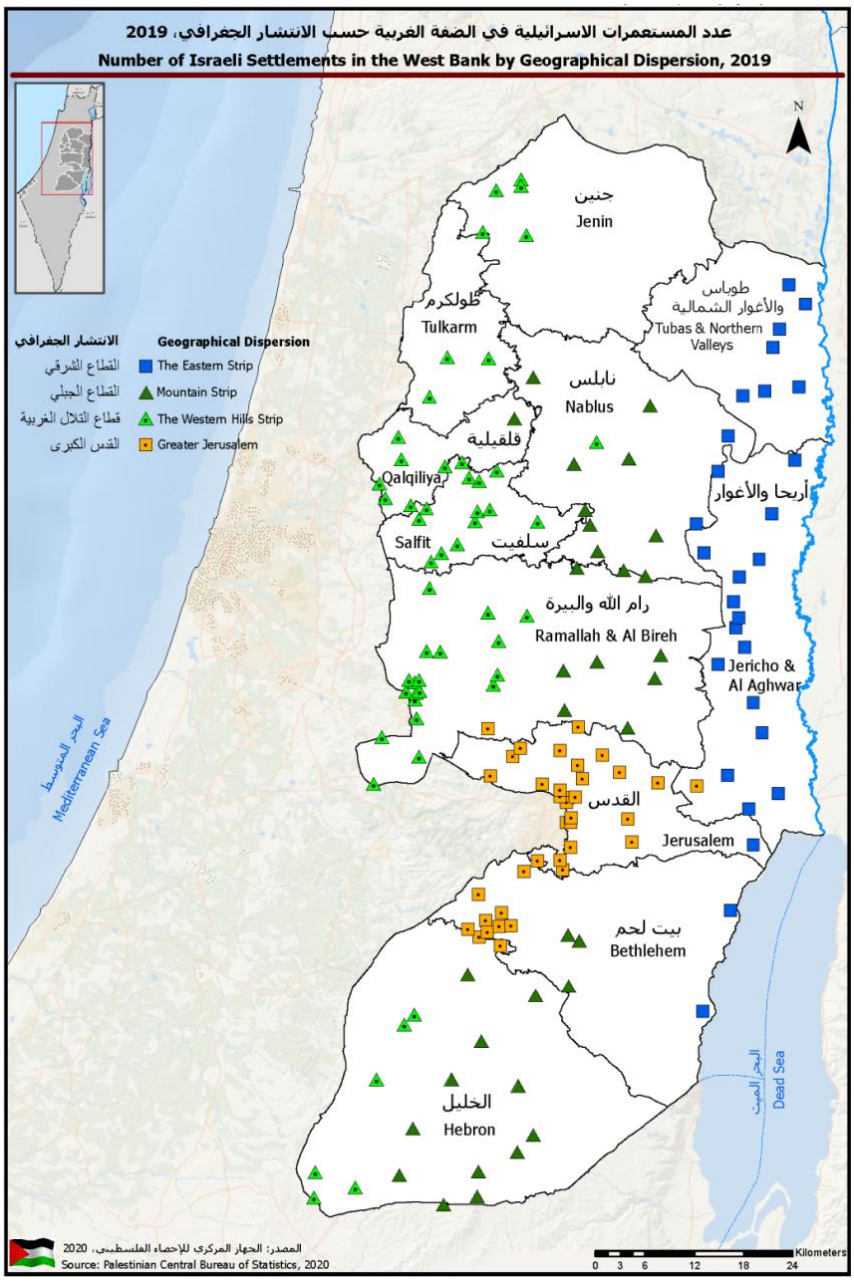

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، التقرير الإحصائي السنوي 2019، رام الله، 2020م، ص33.

شكل (9) توزيع المستعمرين (الكثافة) في الضفة الغربية حسب المحافظة سنة 2010م.

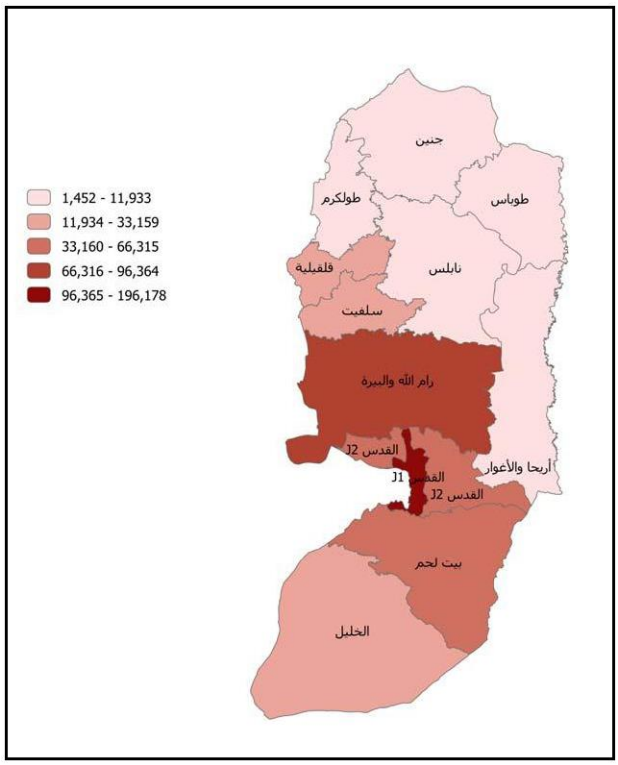

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب القدس الإحصائي السنوي 2012م، رام الله، 2012، ص212.

يُضاف إلى ما سبق بلغت مساحة المواقع الاستعمارية 541.2كم^2 ومساحة المناطق المغلقة عسكريًا 1016كم^2 وعشرات الحواجز العسكرية الثابتة والمتحركة عند مداخل المدن العربية ومخارجها وعلى طول الطرق الرابطة بينها.

من الجدول السابق (رقم 1 والشكل رقم 6) يتضح أن القدس (بدون بيت لحم) نالت الاهتمام الأكبر من المخططين الصهاينة فكان نصيبها 17.2% من المستعمرات الحضرية الكبيرة؛ مما رفع مساهمتها في عدد المستعمرين الصهاينة إلى 45.9% من مجموعهم في الضفة الغربية بينما كان نصيب منطقة الأغوار والسفوح المطلة عليها 15.9% (وتشمل محافظتي طوباس وأريحا والأغوار التابعة لهما) من المستعمرات لا يسكنها سوى 1.4% من مستعمري الضفة؛ مما يدل على صغرها وانتشارها على شكل قلاع عسكرية يسكنها الجنود أو مستعمرات زراعية شبه عسكرية أيضًا .

شكل (10) عدد المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية حسب نوع المستعمرة 2019م.

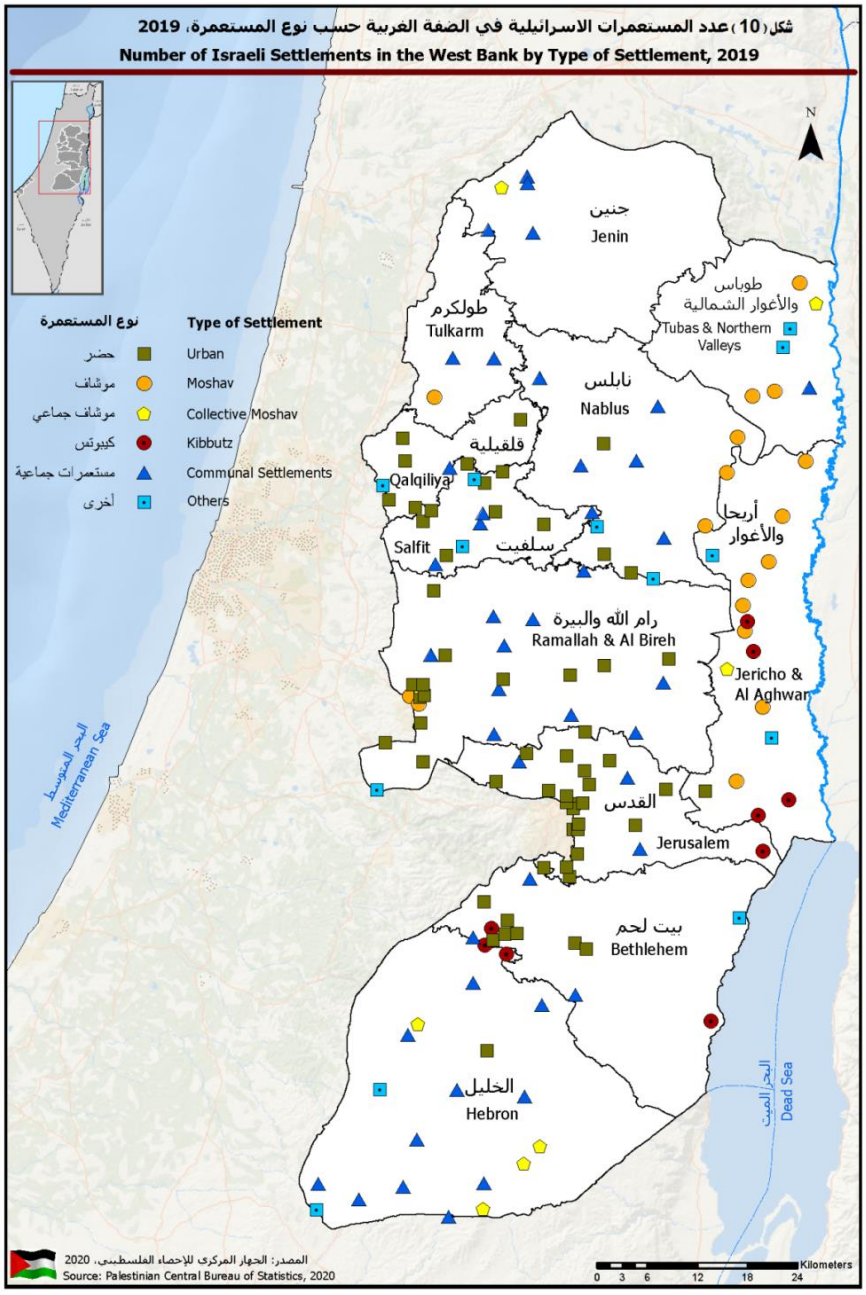

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، التقرير الإحصائي السنوي 2019، مرجع سابق، ص25.

شكل (11) التوزيع النسبي للمستعمرين في المستعمرات الصهيونية في الضفة الغربية حسب الانتشار الجغرافي 2019م.

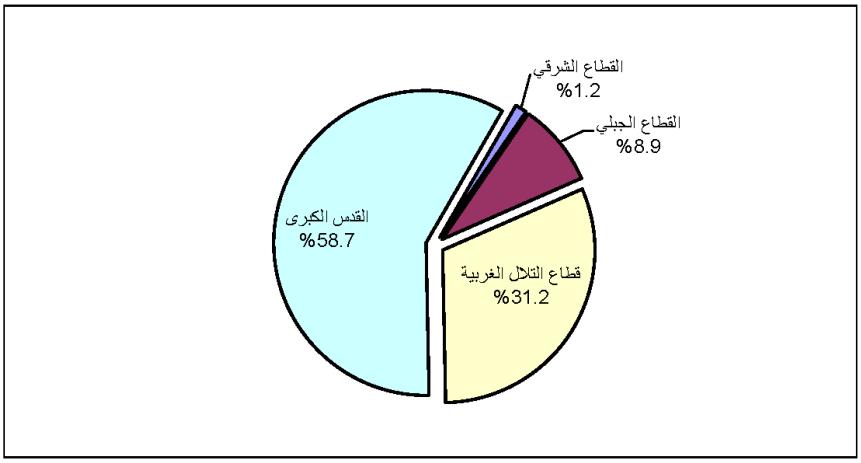

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، التقرير الإحصائي السنوي 2019، مرجع سابق، ص36.

وتنطبق الملاحظة السابقة على محافظة الخليل التي تضم 14.6% من مجموع المستعمرات، بينما لا يسكنها سوى 0.03% من المستعمرين المتعصبين دينيًا والمتركزين عند الحرم الإبراهيمي؛ مما جعل المدينة والمحافظة بكاملها ساحة لعبثهم وتسلطهم (رغم وجود بعثة دولية للمراقبة).

كما نلاحظ أيضًا أن جدار الفصل العنصري والذي يبلغ طوله 714 كم قد اقتطع مساحات كبيرة من الضفة أضيفت إلى أراض فلسطين 1948 ضم ضمنه 88% من المستعمرين في الضفة الغربية، ذلك أنه ضم كل مستعمرات القدس، وجزءاً من مستعمرات رام الله والبيرة وقلقيليا وطولكرم والخليل.

أمَّا عن مواقع تلك المستعمرات فيلاحظ أن 51.7% من المستعمرات يقع فوق مستوى سطح البحر بنحو400 مترًا، إلا أنها تسهم بنحو 63% من مجموع المستعمرين بالضفة الغربية، وهذا يؤكد سيطرة العدو على المناطق المرتفعة كجزء من استراتيجيته علاوة على تمتعها باعتدال الحرارة.

أمَّا عن طبيعة تلك المستعمرات فيبينها الجدول الآتي:

جدول (2) توزيع المستعمرات الصهيونية في محافظات الضفة الغربية حسب النوع سنة 2019.

المحافظة	حضر	موشاف	موشاف جماعي	كيبوتس	مستعمرات جماعية	أخرى	مجموع ريفي	المجمع الكلي
جنين	–	–	1	–	4	–	5	5
طوباس والأغوار الشمالية	–	3	1	–	1	2	7	7
طولكرم	–	1	–	–	2	–	3	3
نابلس	3	2	–	–	6	2	10	13
قلقيليا	6	–	–	–	1	1	2	8
سلفيت	8	–	–	–	3	2	5	13
رام الله والبيرة	13	2	1	–	9	1	13	26
اريحا والأغوار	1	9	1	4	–	2	16	17
القدس	22	–	–	1	3	–	4	26
بيت لحم	7	–	–	3	2	1	6	13
الخليل	1	–	4	1	12	2	19	20
المجموع	**61**	17	8	9	43	13	**90**	**151**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، التقرير الإحصائي السنوي 2019، ص54.

ومن الجدول رقم 2 والجدول رقم 3 يتضح أن المستعمرات الحضرية الصهيونية تساهم بنحو 40.4 % من مجموع المستعمرات بالضفة يسكنها619364، أي نحو90 % من مجموع المستعمرين بها بينما تسهم المستعمرات الريفية بنحو 59.6% من مجموع المستعمرات يسكنها68898 أو ما يعادل نحو 10 % من المستعمرين موزعين كما في الجدول الآتي:

جدول (3) عدد المستعمرين في المستعمرات الصهيونية في الضفة الغربية سنة 2019.

المستعمرة	عدد المستعمرين
موشاف	5994
موشاف جماعي	4272
كيبوتس	4216
مستعمرات جماعية	47217
أخرى	7199
مجموع ريفي	**68898**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، التقرير الإحصائي السنوي 2019، ص56.

وتتركز المستعمرات الحضرية في القدس وقريبًا من الخط الأخضر في محافظات بيت لحم ورام الله وقلقيليا وسلفيت، بينما تتبعثر الأخرى في أنحاء الضفة خاصة الأجزاء الشرقية منها.

الموازنة الديموغرافية في الضفة الغربية حسب المحافظات:

يمكن تبين نسبة مساهمة الصهاينة المقيمين في الضفة الغربية والسكان العرب بها من خلال الجدول الآتي:

جدول (4) عدد المستعمرين في المستعمرات الصهيونية وعدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية حسب المحافظات سنة 2019.

المحافظة	عدد المستعمرين	عدد الفلسطينيين	نسبة المستعمرين إلى الفلسطينيين%
جنين	3373	328660	1.0
طوباس والأغوار الشمالية	2465	63810	3.9
طواكرم	4145	193607	2.1
نابلس	20124	403883	5.0
قلقيليا	39955	117748	33.9
سلفيت	47233	79303	59.6
رام الله والبيرة	136954	344146	39.8
اريحا والأغوار	7411	51883	14.3
القدس	316176	456625	69.2
بيت لحم	89244	227452	..39.2
الخليل	21180	752831	2.8
المجموع	**688262**	**3019948**	**22.8**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، التقرير الإحصائي السنوي 2019، ص61.

من الجدول السابق يتضح الموازنة الديموغرافية بين المستعمرين الصهاينة والسكان العرب أصحاب الأرض:

1 – عدد اليهود في الضفة بشكل عام = 22.6% من مجموع السكان الفلسطينيين بها، وهي نسبة منخفضة رغم مدلوليتها وخطورتها.

2 – تزداد الخطورة في تلك الحافظات المحاذية للخط الأخضر مثل قلقيليا (33.9%) وسلفيت (59.6%) وبيت لحم(39.2%) وأجزاء من رام الله/البيرة (39.8%)، والتي ضم سور الفصل العنصري أجزاءً منها إلى داخل الخط الأخضر

3 – تتجسد الخطورة في أقصى صورها في مدينة القدس حيث يسهم الصهاينة اليوم بأكثر من 69% من مجموع السكان بالمدينة، ويقدرها البعض بأكثر من ذلك، وهي الظاهرة

الأخطر في تطور لاستعمار الاستيطاني الصهيوني في الضفة الغربية والتي تركز حدوثها بعد اتفاقية أوسلو والتي تضاعف بعدها عدد المستعمرين أكثر من ثلاث مرات

4 – من الملاحظات المهمة التي يجب الإشارة إليها هو توزيع المستعمرين حسب أيدولوجيتهم، فهم موزعين كما يأتي:

دينيين 311280 مستعمرًا (ويتركزون في القدس وفي محافظة الخليل حيث يوجد 12 مستعمرة دينية)

علمانيين 185620

مختلطة 52920

غير مبين 139160

المجموع 68898

وأخطر هذه الفئات هم المتدينين الذين غالبيتهم من الأسر الفقيرة العديدة الأطفال، فقد دلت الدراسات على أن معدلات التكاثر بينهم عالية تصل إلى 7.59 طفل لكل امرأة بينما تصل بين الفلسطينيين إلى 3.2 طفل لكل امرأة ، وتصل معدلات النمو بينهم إلى 3.1 طفل بينما تصل إلى 1.58 في أوربا .

هذا وقد قدرت زيادة المستعمرين خلال العشرين سنة الأخيرة أي بعد اتفاقية أوسلو بنحو 14783 مستعمرًا سنويا بلغت نسبتهم بين سنتي 2020/2019 نحو 60% ولادات و40% هجرة.

الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة:

- خضع للاحتلال الصهيوني في اعقاب حرب 1967، إلا أنه لم تستقر الأوضاع الأمنية به إلا في سبعينيات القرن الماضي بسبب أعمال المقاومة وبالتحديد بعد سنة 1978 بعد الاتفاقيات المصرية الصهيونية، ولم يكن قد أُقيم به حتى سنة 1979 سوي مستعمرة واحدة أقيمت في وسطه على أرض كانت موقعا لمستعمرة قديمة أقيمت قبل سنة 1948 (موراج). وإغراء للسلطة وإظهارًا لمصداقيتها في الاتفاق (اوسلو) سمحت السلطات الصهيونية بناء مطار في غزة تحت اشرافها ومراقبتها وتم تدميره فيما بعد. كما سهلت عودة بعض الفلسطينيين بأرقام هوايا مميزة حاصة من جماعة المقاومة.

- نتيجة للكثافة السكانية الكبيرة بقطاع غزة تردد المخططون الصهاينة في إقامة مستوطنات فيه إذ كثيرًا ما كان يردد قادة الصهاينة امنياتهم بان "يبتلع البحر القطاع" أو أن يتخلوا عنه لمصر، رغم ذلك فإنه ولأهداف دينية وأمنية واقتصادية وسياسية (كورقة ضغط على الطرف الفلسطيني في حالة المفاوضات) أقام الكيان الصهيوني عدة تجمعات استيطانية على أراض حكومية وبعض الأراضي الخاصة وسط بحر من التجمعات الفلسطينية فقد كانت تلك المستعمرات بؤرة مشاكل دائمة مع الجيران، وتحتاج لحماية الجيش الصهيوني للحفاظ على أمن المستعمرات ولمرافقة المستعمرين وصولاً إلى الخط الأخضر أو عودة منه إلى مستعمراتهم. انقسمت المستعمرات في ثلاثة تجمعات:

1- تجمع قطيف في الجنوب ويضم 11 مستوطنة.

2 - وتجمع بيت لاهيا في الشمال ويضم أربع مستوطنات، نُقل بعضها بعد اتفاقية كامب (ايليا سيناي) من سيناء إلى هذا التجمع.

3 - مستعمرتا نتساريم شوموراج في الوسط

وتميزت غالبية هذه المستعمرات بكونها زراعية مستفيدة باستواء السطح وجودة التربة ووفرة المياه الجوفية علاوة على اعتدال المناخ وتمتعها بساحل البحر النظيف؛ ولهذا كان بعضها ذو طابع سياحي بحري وقرية للصيادين، إلا أنه رغم كثرتها لم يزد عدد سكانها على 8000 نسمة غالبيتهم من المتعصبين دينياً.

- اتبع الاحتلال أثناء احتلاله للقطاع سياسته التقليدية في السيطرة على مصادر المياه بإصدار قوانين تحظر حفر آبار جديدة وتحديد كميات الضخ من الآبار القائمة، كما قام بحفر 22 بئرًا كانت تغذي تلك المستعمرات وتضخ 20 مليون متر مكعب من المياه في الخط القطري الذي ينقل المياه من شمال فلسطين إلى النقب[1]، كما حاول المحتل قبل رحيله عن القطاع الاستفادة بمياه الصرف الصحي في القطاع، فأقام محطات تكرير لها

(1) في تلك الفترة كثرت عمليات حفر الأنفاق بين قطاع غزة ومصر كان هدفها اجتماعيًا في البداية إذ زحزحت الحدود وفق اتفاقية كامب دافيد جهة الشرق فقسمت مخيمات اللاجئين بين مص والاحتلال بل فصلت أحيانا بين أفراد الاسرة الواحدة فكان حفر الأنفاق لروابط اجتماعية تبدأ من بيت وتنتهي في بيت آخر ولما كانت السلع المصرية أرخص من نظيرتها الصهيونية وفي ظل الحصار الصارم تحولت الأنفاق للتجارة واستغلتها قوى المقاومة لتهريب الأسلحة أيضا وعملت سلطات الاحتلال كل جهودها لوقف الأنفاق دون نجاح وعرضت الكثير من الحلول من بينها اقتراح الجيش الصهيوني بإغراق المنطقة الحدودية وتربتها رملية بمياه البحر وعارضته في ذلك سلطة المياه الصهيونية خوفا من تلوث المياه الجوفية التي تسيطر عليها وللأسف تم ذلك بعد رحيل المحتل .

أكبرها في شمال غزة شمال شرق بيت لاهيا يتجمع فيها مياه شبكة صرف صحي لنحو نصف مليون نسمة، وأقام جزءًا من مكونات المحطة إلا أنه لم يكملها فامتلأت الأحواض وفاضت لتغطي مساحة تزيد على كيلومتر مربع تعج بالحشرات والناموس والرائحة الكريهة التي تنتشر لعدة كيلومترات، وتسربت تلك المياه عبر التربة الرملية السائدة إلى ذلك الحوض المائي الجوفي الذي لا يزيد عمقه على 20 مترًا والذي كان من أجود المياه في القطاع (وكان الباحث قد اقترح نقل جزء من مياهه إلى مدن المنطقة الوسطى بالقطاع حيث ترتفع نسبة الملوحة في حوضها الجوفي (طنطيش، 1989). هذا وقد قامت السلطة فيما بعد بنقل موقع المحطة إلى الحدود الشمالية الشرقية للقطاع، كما أقام الصهاينة السدود على الوادي الرئيسي الذي يصب في ساحل وسط غزة وجعلوه مصرفًا للمياه العادمة في مستعمراتهم القريبة ملوثًا بذلك البيئة البرية والبحرية في القطاع، علاوة على ذلك قام الاحتلال بحفر مجموعة من الآبار الامتصاصية على طول الحدود الشرقية للقطاع لخفض كمية المياه المتسربة عبر الطبقات الجيولوجية إلى الخزان الجوفي الساحلي في القطاع. هذا علاوة على استيلائه على الأراضي لإقامة تلك المستعمرات.

- نتيجة لعدم جدوى تلك المستعمرات وكثرة مشاكلها مع السكان وارتفاع تكاليف حمايتها ونشاط المقاومة في القطاع قرر الاحتلال (في عهد رئيس الوزراء شارون) تفكيكها من جانب واحد ونقل سكانها سنة 2005 إلى مستعمرات أخرى داخل فلسطين المحتلة والضفة الغربية وهكذا تحرر القطاع من الاستعمار الصهيوني نهائيا إلا أنه بقي محاصراً عسكرياً من جميع الجهات (بحرا وبرا وجوا) بل تسيطر قوات الاحتلال على الشريط الحدودي فيه وبعرض قد يصل إلى 1.5كم أو ما يعادل 24% من مساحته، مع التحكم في حركة العبور والتجارة في معابر خاصة تربطه بفلسطين المحتلة (سنة 1948) من ناحية وبمصر من ناحية أخرى وانتهى مشروع الميناء الذي اتفق على إقامته نهائيا.

وهكذا عادت تلك الأراضي المغتصبة لأصحابها أو إلى ملكية السلطة الفلسطينية التي أدارتها بدون تخطيط أدى إلى تدهورها وخرابها، وعادت السلطة بقيادة الرئيس محمود عباس بأجهزتها الأمنية الفاسدة لحكم القطاع والتعاون مع المحتل في اغتيال بعض الرموز الوطنية مما أدى إلى ظهور صراع سياسي بين حركة حماس (التي تعامل معها أبو عمار بحنكة المناضل الوطني) من ناحية والسلطة بعد اغتياله من ناحية أخرى انتهت بسيطرة حماس على السلطة

بالقطاع منذ سنة 2007 وحتى اليوم خاض فيها القطاع العديد من الغزوات والحروب الصهيونية المدمرة التي انتهت جميعها وحتى سنة 2019 بثبات فصائل المقاومة المسلحة وقدرتها على التصدي لغطرسة جنود الاحتلال رغم عدم توازن القوى بين الجانبين. وهكذا انقسمت الساحة الفلسطينية بين المقاومة من جهة والسلطة المفاوضة من جهة أخرى وما يزال رئيس السلطة يعتبر المقاومة تحد لسلطته يشدد الحصار عليها في الضفة الغربية وبالتعاون مع الاحتلال ويطالبها بتسليم أسلحتها تحت شعار لا سلاح خارج أجهزة السلطة في غزة يريد بذلك تحويل قطاع غزة إلى ضفة أخرى مفتوحة تحت سيطرة الاحتلال.

خاتمة:

ننتهي إلى القول: أن اتفاقية أوسلو لم تكن سوى مؤامرة دبرتها الولايات المتحدة والصهيونية وبعض الحكام العرب وأن تساؤلات عباس في مطلع كتابه "أوسلو" لم تكن سوى فرضيات تثبت صحة الجانب السلبي في العديد منها:

1- كانت رحلته إلى واشنطن للتوقيع على اتفاقية أوسلو رحلة للتوقيع على التنازل عن جزء كبير من الوطن إن لم يكن الوطن كله، ولم تكن بكل المقاييس رحلة العودة إلى أرض الوطن فموافقة العدو على عودة ألاف الفلسطينيين بما في ذلك أولئك الأبطال الذين قهروا العدو في معارك الأردن ولبنان إلى الضفة وغزة لم تكن سوى الطعم الذي يضعه صياد لفريسته، عادوا إلى مصيدة وسجن كبير يشرف عليه الاحتلال، ويستغل إمكانياتهم لبناء قواه الذاتية فليس غريبا كما هو في السجون استغلال السجناء في أعمال إنتاجية تفيد المحتل خاصة وأنه يعاني من نقص في العمالة في الزراعة واعمال البناء بما في ذلك بناء المستعمرات على أراضيهم، كم هذا مذل ؟؟؟؟ يغتصب العدو الأرض ويجبر صاحبه على بناء المستعمرة فوقها؟، كم هو مذل أن يجبر صاحب البيت على هدم بيته وتنظيف مكانه لصهيوني على حسابه ونفقته الخاصة .

2 – وليس غريبًا أن يبلغ عدد الشهداء الفلسطينيين منذ انتفاضة الأقصى شهر سبتمبر 2000 إلى 31 /12 2020 نحو 10969 شهيدًا كانت سنة 2014 أكثرها دموية حيث سقط 2240 شهيدًا 2181 منهم في قطاع غزة وفي سنة 2020 وحدها سقط 43 شهيدًا و1650 من الجرحى، وقد تعرض أكثر من مليون فلسطيني للسجن وأن يكون أكثر من 4400 سجينًا في سجون الاحتلال سنة 2020 بينهم أطفال ونساء وشيوخ،

وقد تعرض مئات السجناء للموت المتعمد في السجون، ونتيجة الإهمال الطبي. (نشير هنا أن هناك عدة عمليات جرت بين المقاومة والاحتلال لتبادل الأسرى خلالها تم تحرير آلاف من الفلسطينيين من سجون العدو مقابل أسرى أو أموات من جنود الاحتلال وفي أحدها جرت مع حزب الله اللبناني)

2- لم يكن الاتفاق فاتحًا للأبواب أمام المستقبل الفلسطيني كما توقع "عباس" بل كان مغلقًا لها، الأبواب مفتوحة أمام الصهاينة لاحتلال الأرض والسيطرة على الموارد وتهويد مدينتهم المقدسة فقد ازداد عدد المستعمرين في الضفة الغربية من 133572 صهيونيًا سنة 1993 (اتفاق اوسلو) إلى 688262 بنهاية سنة 2019 وتغير التوازن الديموغرافي في القدس إذ بلغ عددهم بها سنة 1993 نحو146436 مستعمرًا ازداد إلى232093 سنة 2019 وهناك من يقدرهم بأكثر من ذلك إذ بلغ عددهم بها سنة 2021 نحو 476033 مستعمرًا أو ما يعادل 57.5% من مجموع المستعمرين بالضفة الغربية (مجلة إسرائيل هيوم عدد 20/ 1 / 2021) وفتح أبواب الاعتراف بالكيان الصهيوني أمام أصدقاء الشعب الفلسطيني بما في ذلك "الأشقاء" العرب كما يسمون.

3- بالاتفاقية تم التنازل عن الحقوق العربية الفلسطينية في الأرض والموارد بل وفي العيش الكريم للإنسان فلا يستطيع فلسطيني أن يتحرك من مكانه وأحيانًا من بيته دون إذن ومراقبة الاحتلال بل وإذلاله وقمعه، وتخريب مركبته بما في ذلك المسئولين في السلطة الفلسطينية.

4 –الأكثر مرارة أن تصبح السلطة الفلسطينية عونا للاحتلال على شعبها من خلال التنسيق الأمني وتحييد المناضلين من أبناء الشعب الفلسطيني بسجنهم أو اغتيالهم والتصدي بالقوة لأي مظهر ثوري بالضفة الغربية، ومشاركة السلطة للعدو الصهيوني في حصاره لقطاع غزة اقتصاديًا وسياسيًا.

5- تمنع الاتفاقية أي توحيد للشعب الفلسطيني وقواه الحية في الضفة والقطاع ممَّا يجعله في مركز الضعيف أمام الغطرسة الصهيونية في المفاوضات العبثية الجارية بينهما ومنذ ربع قرن من الزمن دون تحقيق أية مصلحة فلسطينية ولو كانت السلطة وطنية وثورية لاستطاعت استغلال سلاح المقاومة للضغط على العدو ولتحولت المفاوضات العبثية القائمة إلى مفاوضات مع طرف لا يستُهان به .

وعلميًا ومنهجيًا إذا ثبت للباحث ونقصد هنا الرئيس الفلسطيني محمود عباس مهندس أوسلو كما يُسمى خطأ افتراضاته النظرية في المفاوضات التي استمرت أكثر من ربع قرن فلابد من صياغة فرضيات جديدة قد تكون عكس السابقة، وتتمثل هنا في :

- أطماع الصهيونية في الأراضي العربية غير محدودة .
- عدم الثقة في الولايات المتحدة كوسيط محايد .
- المفاوضات السلمية مع العدو غير مجدية.
- التنسيق الأمني مع العدو جريمة بحق الشعب الفلسطيني.
- الوحدة الوطنية الفلسطينية ضرورية.
- ضرورة استخدام العنف الثوري بجانب المفاوضات.
- وهذا يعني ضرورة وحدة قوى المقاومة المسلحة مع السلطة.
- ما أُخذ بالقوة لا يُسترد إلا بالقوة.
- التعاون مع القوى الحرة في العالم ضروري خاصة تلك القوى المناهضة للاستعمار على مستوى الدولة أو الحركات التحررية. وقد تنتهي هذه الفرضيات برفض المؤامرة (أوسلو) وسحب الاعتراف بالعدو الصهيوني والعودة إلى النص الأصلي لميثاق منظمة التحرير الفلسطينية .

المصادر والمراجع:

- طنطيش، جمعة، (1989)، المياه في فلسطين دراسة في الجغرافيا الاقتصادية والسياسية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس.
- طنطيش، جمعة، (2005)، دراسات في الاستيطان الصهيوني وتهويد القدس، شموع الثقافة، الزاوية، ليبيا.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2020)، المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية 2019، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2021)، تقديرات منقحة مبنية على النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017، رام الله.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية، (2021)، بيان صحفي مشترك بمناسبة يوم المياه العالمي 22 /03 / 2021" رام الله.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (1999)، فلسطين في أرقام 1999، رام الله.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2020)، المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية، التقرير الإحصائي السنوي2019، رام الله، تشرين /نوفمبر 2020.
- السلطة الوطنية الفلسطينية، (2012)،كتاب القدس الإحصائي السنوي 2012.
- عوض، علا، (ب،ت)، في الذكرى 46 نشرة عن أوضاع الشعب الفلسطيني من خلال الأرقام والحقائق الاحصائية.
- شقليه، فاتن درويش، (2013)، مشاريع تحلية المياه في قطاع غزة، دراسة جغرافية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية – غزة.
- عباس، محمود – ابو مازن- (1994)، طريق أوسلو، شركة المطبوعات والنشر، بيروت.
- مركز أفق للدراسات والتدريب، (2002)، الجدار الفاصل، الجذور والواقع والآفاق، بحث خاص نوفمبر 2002.
- مركز جنين للدراسات الاستراتيجية، (2003)، دراسة البنك الدولي والمؤسسات الأوربي في فلسطين" جدار الفصل العنصري الأحادي الجانب" جنين ، فلسطين حزيران.
- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي المحتلة (أوتشا)، 2021.
- هيئة مقاومة الجدار والاستيطان 2020، ملخص لأبرز الانتهاكات الاسرائيلية في فلسطين، 2020. رام الله- فلسطين.
- مركز أفق للدراسات والتدريب "الجدار الفاصل، الجور والواقع والآفاق" نوفمبر 2002.